شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

وافد جديد إلى العملية السياسية

سبحان مُغيّر الأحوال من حال إلى حال بين يوم وآخر! وسبحان قالب الأشياء رأساً على عقب بين عشية وضحاها! وسبحان جاعل حكومتنا ترى أخيراً الأبيض ناصع البياض كما لو انه مغسول مثنى وثلاث ورباع بـ"تايد" الأصلي بعدما كانت تراه حالك السواد ولا تقبل حتى بوصفه رمادياً داكناً مثلاً!

حتى أيام قليلة كانت التظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح وبالعيش الكريم التي نظمها الشباب وقادوها واستمروا بها منذ ٢٥ شباط من العام الماضي حركة شيطانية من وجهة نظر الحكومة التي لم يضايقها شيء بقدر تلك الحركة، فقد جندت كل ما في وسعها لإحباطها قبل أن تنطلق (تأليب القوى السياسية والمؤسسات الدينية وإعلان حظر التجوال)، ثم للقضاء عليها بالقوة الغاشمة بعدما فشلت عملية الإحباط المسبق، فيما ظلت (الحكومة) متهاونة مع إرهابيين قتلة باعتراف رئيس الوزراء الذي كشف عن حيازته ملفات تثبت ضلوع مسؤولين كبار في الدولة بأعمال الإرهاب، واحتفاظه بها إلى وقت اللزوم! (لم نسمع حتى الآن أن رئيس الوزراء قد تقدّم بهذه الملفات إلى القضاء ليأخذ القانون مجراه).

والأسبوع الماضي أفادنا المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء بان المتظاهرين "لا يُمثّلون شيئاً للحكومة"، أي أنها لا تأبه بهم وبحركتهم. لكننا نكتشف الآن إن الحكومة هي في غاية اللطف والعطف والحنية والأريحية تجاه شباب ساحات التحرير، فها هو النائب (الشاب) عن دولة القانون سعد المطلبي يفيدنا بأنه التقى الشباب "الذين تظاهروا في ساحة التحرير ببغداد وتوصلنا معا إلى فكرة تقضي بتشكيل حركة سياسية يكون الشباب هم قوامها وبالتالي إدخالهم في العملية السياسية ليكونوا هم أصحاب القرار، وهذه الحركة أطلقنا عليها تسمية حركة الشباب الحر".

لم يفت السيد المطلبي، كعادة زملائه أعضاء مجلس النواب من كل الكتل والائتلافات، أن يلقي خطبة عصماء في فضل ما قام به هو وحكومته وفي نُبل المقاصد مما قام به هو وحكومته. قال: "هكذا لن يضطروا (الشباب) إلى التعويل على الأحزاب السياسية فالشباب هم الأكثرية في العراق ومن الأفضل أن يكونوا هم قادة البلد". وتابع "رأيت من الأفضل أن ندخلهم للعملية السياسية من البوابات الصحيحة وبالطرق المدنية ونبعدهم عن المتطرفين حتى لا يتم استغلالهم وإبعادهم باسم الطائفية والتكتلات المذهبية التي ابتلينا بها".

هكذا نفهم من كلام النائب أن شباب ساحات التحرير يعنون أشياء للحكومة، بخلاف ما أعلنه الزميل المستشار الإعلامي، وان الحكومة لهذا السبب وضعت خطة لتأطيرهم سياسياً على غرار ما كان يفعله النظام السابق.

نكون في غاية البلادة إن لم نلاحظ أن الكشف عن هذه الخطوة يأتي عشية الذكرى السنوية الأولى لتظاهرات ٢٥ شباط وغداة إعلان مجموعات من الشباب عن العزم على إحياء هذه الذكرى وتكريم ضحايا القمع الحكومي للتظاهرات.

ولكن أي شباب أعدت الحكومة لضمهم إلى العملية السياسية؟ على مدى أسابيع رأينا مجموعات مسلحة بالعصي وسوء الخلق تزاحم شباب التظاهرات في ساحة التحرير وتشوّش عليهم وتفرّق صفوفهم. وإذا كان هؤلاء هم الذين عناهم النائب المطلبي في تصريحه فمعنى ذلك أن العملية السياسية ستستقبل من هم أقرب إلى الشقاة والبلطجية ليلتحقوا بقتلة وإرهابيين سبق أن ضُمّوا إلى هذه العملية بذريعة "تمثيل المكونات".

نواب يصفون المتغيّبين بعبارات قاسية ويطالبون الرئاسة بمعاقبتهم

عدم اكتمال النصاب يؤجل موازنة ٢٠١٢

كان من المؤمل أن يعقد مجلس النواب جلسته التاسعة عشر من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية، وكانت الأنباء قد تحدثت عن تخصيص جلسة يوم أمس لمناقشة الميزانية والانتهاء من ملاحظات الكتل بما فيها القائمة العراقية التي كانت مقاطعة للجلسات التي شهدت مناقشة الموازنة.

□ بغداد / إياد التميمي

عدم اكتمال النصاب أمرٌ قد عده بعض النواب "غريبا" في ظل عودة العراقية إلى البرلمان وبالتالي أصبح من السهل جدا أن يكتمل نصاب أي جلسة خصوصا وان مقاطعة ٩٢ نائبا من العراقية لم يؤثر على نصاب الجلسات السابقة.

نواب من مختلف الكتل اعتبروا ما حصل أمس هو عدم شعور النواب بالمسؤولية وان عليهم ألا يتهافتوا بالتصريحات الوطنية وان الانتهاء من الموازنة هو أفضل الأعمال الوطنية كونها تمس المواطن بشكل مباشر.

وأتهم القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، النواب الذين تسببوا برفع جلسة مجلس النواب، أمس، إلى ١٤ شباط الحالي بـ"التقصير وعدم الشعور بالمسؤولية"، معتبرا عدم دخولهم قاعة مجلس النواب بعد أن وقعوا على حضورهم مبنى البرلمان إخلالا بالقسم الدستوري.

وقال عثمان لمراسل المدى في البرلمان "كان من المفترض أن ينتهي مجلس النواب من مناقشة الموازنة العامة للعام الحالي ومناقشة تقرير اللجنة المالية حولها، وحسم كافة الأمور العالقة بل وأكثر من ذلك، إلا أننا فوجئنا بعدم تحقيق نصاب الجلسة"، متهما المتسببين برفع الجلسة إلى ١٤ شباط الحالي بالـ"تقصير بحق الشعب وعدم الشعور بالمسؤولية".

ولفت عثمان إلى أن "الموازنة هي أهم المشاريع الموجودة في البرلمان وفي صلب الخدمات المقدمة للمواطنين، ومن المؤسف جدا أن يتم تأجيل مناقشتها"، مؤكدا أن "النواب الذين وقعوا بالحضور لمبنى البرلمان ٢٠٠ نائب، إلا أن الذين دخلوا في الجلسة ١٢٩ نائبا فقط"، والغريب على لسان عثمان إن اغلب الموقعين لم يحضروا الجلسة.

واعتبرت رئيسة لجنة تطوير البرلمان النائبة حنان الفتلاوي عن ائتلاف دولة القانون ما حصل اليوم يلخص بكلمة واحدة "استهتار" برلماني من قبل الأعضاء المتغيبين.

مضيفة في تصريح لمراسل المدى في البرلمان إن النواب الغائبين والذين لم يحضروا جلسة أمس ليس لديهم أدنى شعور بالمسؤولية ومن المعيب أن نطلق عليهم اسم نواب ويمتازون بامتيازات الحصانة وما إلى ذلك.

ونوهت الفتلاوي إلى أن الغيابات كانت من مختلف الكتل بمن فيهم أعضاء من دولة القانون والتحالف بشكل عام مطالبة رئاسة البرلمان بأن تتخذ بحقهم عقوبات رادعة للذين تغيبوا بغير عذر شرعي.

وكان المركز الصحفي قد شهد عقد أكثر من خمسة مؤتمرات صحفية كان أهمها للنائبين حيدر الملا عن القائمة العراقية والنائب المستقل صباح الساعدي بخصوص الأنباء التي تناقلتها وسائل الإعلام أمس الأول برفع الحصانة عنهما.

واعتبر النائب عن العراقية حيدر الملا، أن المطالبة بتجريده من الحصانة البرلمانية محاولة لـ "تكميم الأفواه"، في حين شدد على أن تلك المطالبة تشكل استهدافا جديدا لقيادات القائمة، مؤكدا حضور العراقية للمؤتمر الوطني المقبل.

وقال الملا، وهو المتحدث باسم القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان أمس، وحضرته المدى، إن "طلب رفع الحصانة المرسل من القضاء إلى مجلس النواب العراقي ضدي يشكل محاولة لتكميم الأفواه وتعطيل الدور الرقابي لمجلس النواب"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن "العراقية ستحضر المؤتمر الوطني".

وأوضح الملا، أن "المذكرة التي أرسلت من القضاء إلى مجلس النواب مؤرخة بتاريخ الثاني من شباط ٢٠١٢ الحالي".

وفي السياق ذاته نفى النائب المستقل صباح الساعدي صدور مذكرة اعتقال بحقه من قبل مجلس القضاء الأعلى بتهم فساد إداري ومالي ومفاتحة القضاء مجلس النواب لرفع الحصانة عنه.

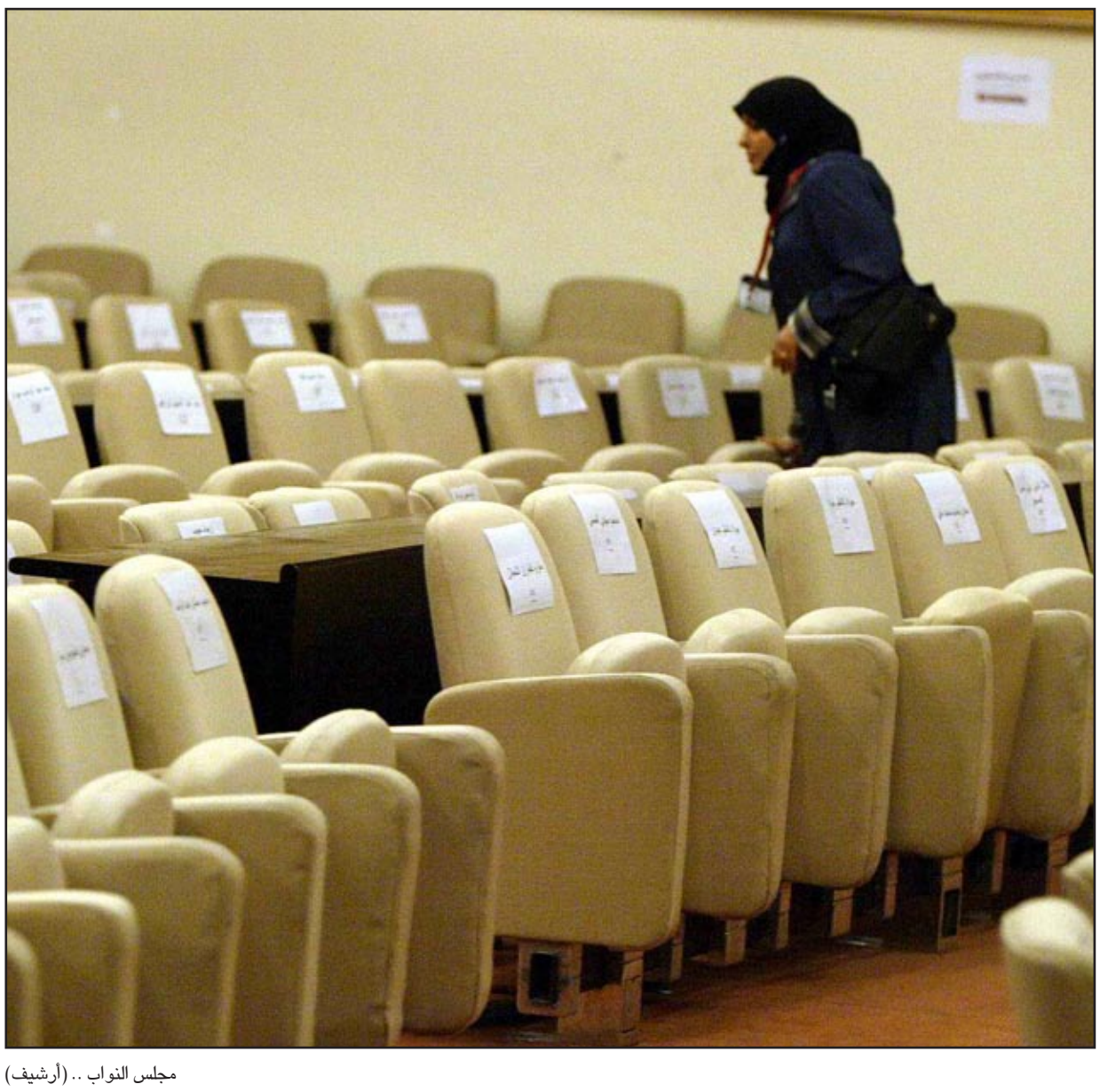

مجلس النواب .. (أرشيف)

وأكد الساعدي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان امس الاثنين وحضرته البغدادية نيوز أن "طلبا واحدا وصل الى البرلمان بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٠ من رئيس مكتب القضاء الاعلى تتعلق بدعوى رفعها رئيس الحكومة نوري المالكي ضده بتهمة التشهير بالحكومة".

وكشف الساعدي خلال المؤتمر عن "إنفاق ٥٣ مليار دينار سنويا على مكتب القائد العام فضلا عن إنفاق ٢٠٨ مليار دينار كرواتب لدمج الميليشيات".

واتهم الساعدي "رئيس الحكومة نوري المالكي بإتباع نهج رئيس النظام السابق (صدام حسين) الذي لاحق فيه أعضاء حزب الدعوة آنذاك لملاحقة النائب صباح الساعدي". (على حد قوله)

ووصف الساعدي القضاء العراقي بأنه "قضاء مسيس وان فيه قضاة مرتشين".

ودعا الساعدي "وسائل الإعلام إلى التأكد من صحة الخبر قبل نشره"، وعدم الوثوق بمن وصفهم (المراهقين السياسيين) الذين يصرحون دون الظهور عبر وسائل الإعلام بشكل رسمي.

كما نظم مجلس النواب احتفالية، بمناسبة ولادة النبي محمد(ص)، حضر هذه الاحتفالية رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورؤساء الكتل السياسية.

وقال النجيفي في كلمته بهذه المناسبة "ان على الكتل السياسية نبذ جميع خلافاتها وتغلب المصلحة العامة للبلاد، داعيا الكتل السياسية الى التوصل لحلول للازمة الراهنة التي تواجه البلاد منذ فترة".

وطالب النجيفي بضرورة تعديل الدستور وضمان حقوق الإنسان".

ومن جهته، أكد رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري أهمية استقلال القضاء وعدم التدخل في شؤونه

وكانت رئاسة مجلس النواب العراقي قد قررت، أمس الاثنين ٦ شباط ٢٠١٢، تأجيل جلسة البرلمان الـ١٩ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى الـ١٤ من شهر شباط الحالي، لعدم اكتمال النصاب القانوني، ويحتفل بهذا اليوم العالم اجمع بمناسبة أطلق عليها اسم (عيد الحب).

الكتلة البيضاء ترفض العودة إلى العراقية

□ بغداد / المدى

جمال البطيخ

قالت الكتلة البيضاء المنشقة عن القائمة العراقية أمس الاثنين، إن أعضاءها اتفقوا على البقاء منفصلين من دون تحالف مع أي كتلة، مؤكدة أن الكتلة تدعم المواقف الوطنية.

وقال رئيس الكتلة البيضاء جمال البطيخ لوكالة كردستان للأنباء إن "الكتلة البيضاء قررت دعم المواقف الوطنية للكتل، من دون الانضمام إلى أيّ منها، مع التأكيد بصورة رسمية على عدم العودة إلى القائمة العراقية". مبيناً بالقول "لن نعود إلى القائمة العراقية لأنها تخلت تماماً عن مشروعها الوطني وبرنامجها الانتخابي"، بحسب قوله.

وأنهت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، الأحد، تعليق حضورها جلسات مجلس النواب فيما أبقت على مقاطعتها للحكومة حتى إشعار آخر. إلا أنها عادت وأعلنت إلغاء تعليقها في الحكومة أمس الاثنين.

وقررت القائمة العراقية الشهر الماضي تعليق مشاركة نوابها ووزرائها في جلسات مجلسي النواب والوزراء بسبب ما تعتبره "سياسة التهميش" فضلا عن صدور مذكرة اعتقال ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ومساع لعزل صالح المطلك عن منصبه. كما قررت القائمة فصل ستة من أعضائها كانوا قد حضروا جلسة مجلس النواب خلافا لقرار القائمة القاضي بمقاطعة الجلسات. وطرحت القائمة العراقية ثلاثة خيارات في اجتماعها أمس للتصويت للخروج بموقف من العملية السياسية أولها الانسحاب من الحكومة والانتقال إلى المعارضة، وثانيها الانسحاب بشكل كامل من العملية السياسية، وثالثها إنهاء مقاطعة مجلسي النواب والوزراء. وعلقت القائمة العراقية ثاني اكبر كتلة داخل مجلس النواب العراقي حضورها في جلسات المجلس احتجاجا على آلية إدارة الدولة، لكن قرارها قوبل بتحفظ من بعض أعضائها دفعهم لاحقا إلى مقاطعة القرار، لكن المالكي قرر منح وزراء العراقية إجازات وتسمية وزراء لإدارة وزارتهم بالوكالة. وتصاعدت حدة الانقسام بين الائتلافين أكثر بعد صدور مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إضافة إلى تقديم المالكي طلبا إلى مجلس النواب يقضي بعزل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن منصبه. ويواجه الهاشمي تهماً تتعلق بدعم "الإرهاب" وصدرت بحقه في ١٩ من الشهر الماضي مذكرة اعتقال لكنه رفض المثول أمام القضاء في بغداد وقال عنه انه قضاء يخضع لضغوط السلطة التنفيذية. وواجهت القائمة العراقية ضغوطا سياسية داخلية وخارجية للعدول عن قرار مقاطعتها للحكومة ومجلس النواب، مما اضطرها إلى فصل بعض نوابها من الكتلة ممن لم يلتزموا بقرار المقاطعة لمجلس النواب. ويجري قادة كبار اتصالات لتدارك الأزمة ومن المؤمل أن ينعقد مؤتمر يشارك فيه مختلف الأطراف بدعوة من رئيس الجمهورية جلال طالباني.

القضاء يطالب برفع الحصانة عن النائب بتهمة تفجير البرلمان

جعفر الموسوي يضاف إلى قائمة المتهمين بالإرهاب

□ بغداد / المدى

كشف مصدر مطلع، أمس الاثنين، أن مجلس القضاء الأعلى اصدر كتابا يطالب فيه برفع الحصانة عن النائب في التحالف الوطني جعفر الموسوي بتهمة تفجير مجلس النواب.

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "التحقيقات في التفجير الذي شهده مجلس النواب في الـ٢٨ من تشرين الثاني ٢٠١١، أثبتت تورط احد عناصر حماية النائب عن التحالف الوطني جعفر الموسوي الذي فقد خلال التفجير بإدخال السيارة المفخخة إلى مبنى مجلس النواب".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "مجلس القضاء الأعلى واستنادا إلى نتائج التحقيقات اصدر كتابا يطالب فيه مجلس النواب برفع الحصانة عن النائب عن التحالف الوطني جعفر الموسوي بتهمة تفجير مجلس النواب"، مشيرا إلى أن "المجلس سيرسل الكتاب إلى البرلمان خلال الفترة القليلة المقبلة".

ويعتبر النائب الموسوي النائب الرابع الذي يطالب القضاء برفع الحصانة عنه، بعدما اصدر القضاء أمس طلبا برفع الحصانة عن النائب حيدر الملا بتهمة التشهير بنزاهة القضاء والنائب سليم الجبوري بتهمة "الارهاب" والنائب صباح الساعدي بتهمة الفساد.

وشهدت المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١ انفجار سيارة مفخخة بالقرب من مبنى مجلس النواب، مما أسفر عن مقتل وإصابة خمسة مدنيين بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب، وأكد مكتب رئيس المجلس أسامة النجيفي، أن التفجير كان محاولة لاغتيال النجيفي، في حين رد رئيس الوزراء نوري المالكي بالتأكيد أن التفجير كان يستهدفه شخصيا، مشددا على أن السيارة تم تفخيخها داخل المنطقة الخضراء بمواد أولية وتصنيع محلي، فيما أتهم جهات لها نفوذ أمني وسياسي معاد للعملية السياسية بالتخطيط للتفجير.

تفجير البرلمان.. (وكالات)

وأعلن تنظيم القاعدة في العاشر من كانون الثاني ٢٠١٢، مسؤوليته عن تفجير مجلس النواب، مؤكدا أنه كان يستهدف رئيس الوزراء نوري المالكي.

فيما اتهم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، مطلع كانون الأول الحالي، "رؤوسا كبيرة" مشاركة بالعملية السياسية في تفجير البرلمان الأخير، في حين اعتبر أن الظروف الحالية ستقف حائلا أمام الكشف عن المتورطين الحقيقيين، مشيرا إلى احتمال تقديم الجهة المكلفة بالتحقيق أسماء لا علاقة لها بالحادث. وأكد الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي، في العاشر من كانون الأول ٢٠١١، أن معلومات كانت لديه بأن هناك من يحاول استهداف رئيس الوزراء في المنطقة الخضراء واخبره بذلك إلا أنه لم يعلن عنها.

ويعتبر التفجير الذي استهدف البرلمان الأول من نوعه الذي يحصل داخل المنطقة الخضراء منذ أكثر من أربع سنوات، وقد عده مراقبون انتكاسة ومنعطفاً خطيراً في الملف الأمني.

يذكر أن النائب عن التحالف الوطني جعفر الموسوي قد شغل مناصب عدة قبل مشاركته في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠١٠ وحصل على مقعد نيابي عن حزب الفضيلة، وشغل الموسوي منصب رئيس هيئة الادعاء العام في المحكمة الجنائية العليا التي حوكم فيها الرئيس السابق صدام حسين ومسؤولي نظامه، قبل استقالته من المنصب، بعد نقله إلى السليمانية بدرجة قاضي تحقيق بسبب خلافات مع رئاسة المحكمة، ثم أعلن قبيل الانتخابات الماضية انضمامه لحزب الفضيلة عضوا في الأمانة العامة ورئيسا لمستشاري الحزب، كما عمل فترة كوسيط بين شركة بلاك ووتر وضحاياها خصوصا المواطنين العراقيين الذين قتلوا في ساحة النسور عام ٢٠٠٧.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون